علي المقري*

كيف واجه عبد الملك بن مروان تهديد ملك الروم بشتم النبي محمد نقشا على الدراهم والدنانير؟:

أسئلة مؤلمة حول علاقة المسلمين الحالية بالعالم

■ كان قسما من ملك (الروم) أنه سيشتم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) نقشا على الدنانير والدراهم اذا لم يستجب الخليفة عبد الملك بن مروان لمطلبه؟ فماذا سيعمل هذا الآخر وليس للعرب من عملات للتداول غير هذه القادمة من بلاد هذا الملك؟

كان عبد الملك بن مروان (685ـ705م) قد أنتبه حين صار ملكا الى القراطيس المعمولة في الأواني والثياب والمطرزة بالرومية، وكان طرازا (أبا وابنا وروحا قديشا)، حيث كانت تعمل في مصر، وأكثر من بمصر مسيحيا على دين ملك الروم، ومضى الطراز على هذا الشكل خلال فترة صدر الاسلام، وحين أمر عبد الملك بترجمة الطراز الى العربية وجده مخالفا لدين الاسلام وقال «ما أغلظ هذا في أمر الدين الاسلامي» مستغربا أن تنتشر وتدور في الآفاق وهي على ما هي عليه. فكتب الى عامله بمصر بابطال ذلك الطراز على ما كان يطرّز به وأن يأخذ صنّاع القراطيس بتطريزها بصورة التوحيد «وشهد الله أن لا اله الا هو»، وكتب الى عمّال الآفاق جميعا بابطال ما في أعمالهم من القراطيس المطرزة بطراز الروم و«معاقبة من وُجد عنده بعد هذا النهي شيئ منها بالضرب الوجيع والحبس الطويل»، (حسب ما يورد ابراهيم البيهقي) في«المحاسن والمساوئ».

وحين أثبتت القراطيس بالطراز المحدث أنتشر خبرها ووصل الى ملك الروم الذي غضب، وكتب الى عبد الملك: «ان عمل القراطيس بمصر وسائر من يطرز هناك للروم ولم يزل يطرز بطراز الروم أن أبطلته، فان كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت، وان كنت قد أصبت فقد أخطأوا، فأختر من هاتين الخلتين أيتهما شئت وأحببت». وبعث ملك الروم بهدية الى عبد الملك طالبا منه أن يرد ذلك الطراز الى ما كان عليه. فرد عبد الملك الهدية بدون جواب، فظن ملك الروم أنه يستقلل من الهدية فضاعفها، ثم حين ردت من جديد ضاعفها أيضا، وبعد أن وجد أن لا مجال الى قبول هديته أو تنفيذ مطلبه بعودة الطراز كتب الى عبد الملك «أحلف بالمسيح لتأمرن برد الطراز الى ما كان عليه أو لآمرن بنقش الدنانير والدراهم، فانك تعلم أنه لا ينقش شيء منها الا ما ينقش في بلادي.... فينقش عليها من شتم نبيك ما اذا قرأته ارفض جبينك له عرقا، فأحب أن تقبل هديتي وترد الطراز الى ما كان عليه وتجعل ذلك هدية بررتني بها ونبقى على الحال بيني وبينك».

ولأن الدراهم والدنانير لم تكن قد نقشت في ديار الاسلام، وكانت المعاملات تدور بين الناس بدنانير الروم ودراهمهم، فقد قال عبد الملك بعد قراءة الرسالة «احسبني أشأم مولود ولد في الاسلام لأني جنيت على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من شتم هذا الكافر ما يبقى غابر الدهر ولا يمكن محوه من جميع مملكة العرب».

وجمع أهل الاسلام واستشارهم، ونبهه أحد الى الباقر محمد بن علي بن الحسن فأرسل اليه، فقال الباقر حين جاء «لا يعظمن هذا عليك فانه بشيء من جهتين: احداهما أن الله جل وعز لم يكن ليطلق ما يهددك به صاحب الروم في رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأخرى وجود الحيلة فيه». ومضى في شرح تفاصيل الحل وهو أن يدعو بصناع يضربون سككا للدراهم والدنانير ويجعل «النقش عليها سورة التوحيد وذكر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أحدهما في وجه الدرهم والدينار والآخر في الوجه الثاني» ويجعل «في مدار الدرهم والدينار ذكر البلد الذي يضرب فيه والسنة التي يضرب فيها تلك الدراهم والدنانير.. وفصّل في شرحه للأوزان وتنوعها في الحجم والقيمة. فعمل عبد الملك ذلك، وأمر أن تكتب السكك في جميع بلدان الاسلام، وأن يتعاملوا بها، وأن يُعاقب من يتعامل بغير هذه السكك من الدراهم والدنانير، وابطال غيرها واعادتها على السكك الاسلامية.

ثم بعد ذلك رد على ملك الروم بما عمله . فقيل للملك الروم «افعل ما كنت تهددت به ملك العرب. فقال: انما أردت أن أغيظه بما كتبت به اليه لأني كنت قادرا عليه والمال وغيره برسوم الروم، فأما الآن فلا أفعل لأن ذلك لا يتعامل به أهل الاسلام».

واذا كان ما عمله عبد الملك بن مروان قد تزامن مع طموح مشروع نشوء الدولة القومية واستقلالها اقتصاديا، فان ذلك يضيء الكثير من جوانب طرق التعامل مع الآخر والتي، طبعا، لا يتخللها الانفعال في الرد ولا التصادم والادعاء، وانما هو رد صامت بفعل ممارس ومبتكر حسب ما تقتضيه الحاجة.

واستذكار ما حدث من تهديد بشتم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أيام الخليفة الأموي، قبل ما يقارب أربعة عشر قرنا، يثير جملة من أسئلة المراجعة حول علاقة المسلمين بالعالم ومدى معرفتهم به وبالتالي كيفية ردهم على الرسام الدنماركي الذي انزعجوا منه لرسمه صورة مشوهة لخُلق وأخلاق نبيهم. وهو، طبعا، ليس ملكا ولا يمثل دولة وانما رأي فردي عبر عن نظرة هي نتاج حساسية ثقافة حديثة في أوروبا والعالم تربط سلوك المتطرفين الدينيين بمرجعياتهم العقيدية مع أن هذه المرجعيات هي أيضا منابع لقيم التسامح والتعدد والحوار؟.

فهل كان هناك استيعاب لحدود المشكلة في ظل دولة حديثة ترجع في ممارستها الفردية والجماعية الحكومية للقانون وحده؟

وهل كان من الممكن أن تخرج الدولة عن قانونها في مجال حق التعبير لتقدم اعتذارا مؤقتا ومراوغا للمسلمين، كعادة ثقافة الحكام العرب والمسلمين بهشاشة تعاملهم مع القوانين؟

ثم، من الخاسر جراء المقاطعة للمنتجات الدنماركية والأوروبية التي شملتها ملصقات المقاطعة؟

هل تعلّق الأمر بمقاطعة منتوجات دنماركية وأوروبية محددة من ما يمكن ايجاد البديل لها؟

أليست هناك أشياء من منتجات بعض الدول الأوروبية، التي قامت بعض مؤسساتها بمساندة الرسوم وتأييدها، لا يمكن للعرب والمسلمين أن يستغنوا عنها؟

هل يمكن الاستغناء عن صناعات الاتصال والدواء واستيراد القمح؟

ألم يحاول أحد أن يبحث عن حجم استيراد الدول العربية للقمح؟ أو بالأصح حجم القمح الذي تحصل عليه الدول العربية كمساعدات مجانية؟

ثم، وبالعودة الى استذكار القصة السابقة، أين تُسك وتُطبع عملات العرب والمسلمين؟

وأيضا، ماذا قدموا أو عملوا من بديل؟

هل كانت ردود أفعالهم مهمة ومؤثرة ولها نتائج حاسمة؟

أليس لأن العرب والمسلمين بهذا المستوى من التخلف والعجز هو ما انعكس في نظرة الآخرين لهم ولمقدساتهم؟

أليست قيم العقل والمعرفة هي التي أدت الى تقدمهم وأدى تثبث العرب بقشور الماضي وقيم الخرافة والوهم الى

البقاء على ما هم عليه؟

وأخيرا، من الذي عليه أن يجيب على هذه الأسئلة؟

* شاعر وكاتب من اليمن
ali_almokri@yahoo.com

فلسطينيو العراق الى أين؟

نضال حمد*

■ يزداد الضغط يوميا على أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين في العراق الشقيق، فمنذ سقوط بغداد واحتلال العراق من قبل الغزاة الجدد، وبعد بروز قيادات عراقية جديدة جلبها الاحتلال معه على ظهور الدبابات والدواب الأمريكية، البريطانية والصهيونية، أصبح الخطر يتهدد آلاف الفلسطينيين. ولم يتوقف الأمر عند تهديدات عصابات الطوائف والخوارج عن وحدة الأمة فقط لا غير وأعمالهم الشنيعة التي يقومون بها كل طلعة شمس. بل تعداه ليصل الى حد أنهم قاموا باعدامات وعمليات قتل بشعة جدا وصلت حد تقطيع أطراف وأوصال بعض ضحاياهم من الفلسطينيين الذين اختطفوهم أو اعتقلوهم. ومارست تلك الفئة الضالة والخارجة عن ارادة أحفاد سيد الشهداء عدوانها على الفلسطينيين عبر الاعتقالات والتعذيب ومحاولات التهجير والطرد والتشريد، كما مارست التهديد والوعيد، وتعدت على حياة الفلسطينيين اليومية، وصادرت وثائقهم، كما منعتهم من الحصول على وثائق سفر تمكنهم من الحركة والسفر كبعض البشر ولا نقول هنا كل البشر. وكأن الجحيم انتقل من الجحيم الى ارض السواد، فصارت حياة اللاجئ الفلسطيني في بلاد الرافدين كانها في جحيم محلي مُطعّم بجحيم مستورد من العالمين.

نفس مأساة الفلسطينيين التي حصلت في الكويت والخليج بعد حرب عاصفة الصحراء، التي بدورها حررت الكويت من الاحتلال العراقي، لكنها قامت بتسليمه ومعه كل الخليج العربي للاحتلال الأمريكي المباشر واللا مباشر. نفس تلك المأساة الشنيعة والظلامية تتكرر يوميا مع الفلسطينيين في العراق، خاصة من قبل عصابات وزارة الداخلية ولواء الذئب وقوات بدر العنصرية الطائفية المريضة المرتبطة بمصالح لا علاقة لها بمصلحة الشعب العراقي وخير بلاد الرافدين. فها هي أرقام الضحايا من الفلسطينيين تتصاعد، وتزداد ارتفاعا، لتسجل مع كل فجر جديد فقدان وغياب واختطاف ومصرع وموت ومقتل المزيد من الأشخاص الفلسطينيين على أيدي العصابات المحلية.

بعد ان قتل واعتقل واختطف المئات من الفلسطينيين في العراق منذ سقوطه بقبضة الاحتلال الأجنبي البغيض أخذت بعض العائلات الفلسطينية التي أصبحت مهددة مباشرة بالبحث عن ملاذ آمن في دول الجوار، لكن تلك العائلات الهاربة من الجحيم اليومي في بغداد وجوارها احتجزت على الحدود العراقية ـ الأردنية عند معبر طريبيل العراقي ووصيفه الذي يحمل اسم الكرامة على الجانب الأردني. وذلك في ظروف جحيمية لا يطيق الصبر عليها الا سيدنا أيوب وأبناؤه من الفلسطينيين الذين صاروا خير الأيوبيين في زمن عودة الاستعمار الصليبي لبلاد العرب أجمعين...

تقطعت السبل بالعائلات الفلسطينية على حدود بلا كرامة وفي دولة بلا سيادة، فلا الأولى تقبل ادخالها الى بر الأمان، ولا حتى الثانية التي لا يوجد فيها أمان أو سلام أو حياة ومكان للفلسطيني تقبل بعودته. حتى الى الجحيم اليومي حيث المعاملة الهمجية من قبل الهمج وأسيادهم الغزاة. ورغم ذلك فان الفلسطيني الذي عجنته المعارك والنكسات والنكبات العربية يستمر عاضا على الجراح، قويا بارادته وايمانه وقناعته بوحدة المصير والحال في فلسطين والعراق. يعجن الفلسطيني في العراق صبره حياة وخبزا وصمودا واستمرارية بالرغم من قساوة المهانة والاذلال وبشاعة العدوان وفاشية ووحشية ولاانسانية الأعداء. يعيش هناك مجبرا وبدون ملاذ، ويحيا بلا سلاح سوى الصدر العاري، يحيا بصبر وتجلد وايمان ببزوغ فجر الحرية والعودة والأمان.

الفلسطيني الصابر على الحدود ومعابرها التي تفتقد للكرامة الوطنية وللانتماء القومي.. ذاك الممنوع من التقدم الى الأمام للاستقرار بعيدا عن الهمجية الوليدة من رحم الاحتلالين الأمريكي والصهيوني. ذاك الممنوع أيضا من التراجع الى الخلف للعودة الى جحيم الهمجية تلك. تقطعت به السبل على حدود عربية زائفة رسمتها معاهدة سايكس ـ بيكو الزائفة. يصبر الفلسطيني على الألم ويعض على الجرح ويعتبر نفسه حفيدا للصابرين على الأرض والمتطلعين الى عون السماء وهي تنظر اليهم وتشاهد معاناتهم فوق وعلى تراب الأرض العربية المجزأة. يرفض الأردن ادخالهم الى أراضيه ويرفض العراق المحتل اعادتهم الى جحيمه، لأن السلطات العراقية تعتبر ان جحيم البقاء بلا اتجاه على معابر الذل العربي الحدودية سيكون عقابا أقسى للعائلات الفلسطينية مع أطفالها ونسائها وشيوخها.. حيث سيتعذبون في ظروف لا تطاق ولا يمكن لبشر تحملها. فالأردن الذي يرفض دخولهم الأراضي الأردنية، تاركا اياهم ينتظرون فرج رب العالمين أو تبدل رأي ومزاج أحد الملوك أو السلاطين والرؤساء من أمراء المؤمنين في البلاد العربية الشقيقة شريك في التسبب بالمعاناة. فادخال 89 فلسطينيا لبلد أكثر من نصف سكانه من التابعية الفلسطينية ليس بالأمر الخطير ولا هو بالقشة التي ستقصم ظهر البعير، كما أنه بالتأكيد لن يمس تركيبة المجتمع الأردني ولا توزيعه العرقي والاثني كما يدعي بعض الأردنيين. لكن الأردن الرسمي يتحجج برفضه ادخال الفلسطينيين الى الأردن كونهم لا يحملون تراخيص خاصة تؤهلهم الدخول، ولأنه لا يوجد تنسيق مسبق بينه وبينه سلطات العراق حول ادخالهم الى الأردن وخروجهم من العراق. أما السلطة الفلسطينية فهي شاهد ما شافش حاجة، ومنظمة التحرير الفلسطينية ضحية ذلك الشاهد لا حول لها ولا قوة...

والى ان تتبدل آراء المتأمركين من حكامنا العرب اللاحالمين سوف يظل الفلسطيني رهينة المعبرين العراقي والأردني، كما هو رهينة المعابر في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والمحاصرين. وسوف يظل الفلسطيني سجين الحدود العربية وأسير الحلم العربي المغدور، فالمأساة التي لحقت وتلحق به بسبب الظلم والعربدة والتسلط والتبعية السلطوية في العراق لاسرائيل وأمريكا سوف لن تنتهي عن قريب. أما المأساة الأخرى فتكمن في أسلوب تعامل الأنظمة العربية سواء الأردن او غيره مع تلك المأساة الانسانية لشعب لا تعرف ذاكرته النسيان... ولحين يتوصل أهل الكهف العربي الرسمي لحلول فيما بينهم فان 89 فلسطينيا من النساء والأطفال والعجزة سيبقون في المنطقة العازلة بين البلدين رهائن للمزاجية والشوفينية والانعزالية العربية التي تتحكم بمصيرهم وبمصير أمة بلاد العرب أوطاني من المحيط الى الخليج.

* كاتب من فلسطين يقيم في النرويج

كوميديا سوداء اسمها محاكمة صدام

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ كنت اتساءل في سري وأنا اقرأ او اسمع عن محاكمة الرئيس صدام قبل البدء فيها واقول: من الذي يحق له محاكمته؟ هل الاحتلال؟ ام الذين نصبهم بعد ان حملهم معه او فتح لهم ابواب بلدان الجوار؟

لعل هيئة الدفاع التي تشكلت من محامين عرب واجانب وعراقيين قد اعطت الجواب عندما اعلن عن تشكيل هذه المحكمة وطعنت الهيئة بشرعية هذه المحكمة، وانصت اخيرا الى محام مصري مختص بالقانون الدولي من احدى الفضائيات وهو يؤكد عدم شرعية هذه المحكمة بل ان من فيها من قضاة هم الذين يجب ان يحاكموا لانهم لا يمثلون العراق بل الاحتلال وعملاء هذا الاحتلال. كما ان الحكومة التي اقامها الاحتلال هي حكومة غير شرعية وان من فيها سيحاكمون يوماً وعمر هذه الحكومة هو عمر الاحتلال فان انتهى انتهت معه وعاد كل واحد فيها من حيث اتى لا سيما وان أغلب من فيها يملكون جنسية بلدان اخرى.

وهنا احب ان أذكر بأنني في هذا لا ادافع عن النظام الذي كان قائماً في العراق وقد اختلفت معه وغادرت العراق حتى قبل سقوطه واحتلال العراق بأربعة عشر عاماً تقريبا، كما انني عارضته في كتاباتي المنشورة وغير المنشورة.

لكنني ادافع هنا عن العراق الوطن الموحد، عن هويته وانتمائه العربي واصالته التي اصبحت مهددة بهذا الزحف الهجين الذي يريد السيطرة على مقدراته.

جاؤوا برئيس للمحكمة كردي من السليمانية ويسجل له انه (سمح) للرئيس صدام ومن معه بأن يعبروا عما هم فيه. وأقول (سمح) لا تفضلاً منه على (المتهمين) بل هكذا يجب ان تكون الأمور. ولكن هذا لم يرض عنه من هم وراء المحكمة خاصة جماعة الحكيم والجعفري الذين وجود صدام حيا يتنفس يجعلهم في حالة رعب لا سيما وان هناك بينهم من يظن ان الامريكان لا امان لهم ولا يهمهم الجعفري او الحكيم اللذين يعرفان مرجعيتهما ومصدر الأوامر التي يتلقونها وينفذونها بعماء كامل دون مراجعة. وهناك من يلعب بأعصاب هذه المجموعات او ببقية ما عندها من اعصاب عندما يوحي لها بأن صداما سيعود بعد ان اكتشف الامريكان عجزهم وهو عجز اعترف به بوش في خطابه الأخير عندما ذكر بأنهم لن يسحبوا قواتهم من العراق وان فعلوا سيتركون من سماهم اصدقاءهم تحت رحمة (الجماعات الارهابية)!

اي ان بوش يعترف ضمنياً بان هؤلاء جاهزون لا ليتسلموا الأمن بل للهروب وان معظمهم لم يأتوا بأسرهم الى العراق ليعيشوا الخوف والرعب الذي يعيشونه بل تركوهم من حيث اتوا هم.

اقول هنا: ان اي عراقي وطني وكل عربي احب العراق ومكانة العراق ومهما كان رأيه بنظام الرئيس صدام هو ضد هذه الكوميديا السوداء المسماة محاكمته. شهود خائفون يدلون بشهاداتهم من وراء الستائر، واجهزة تغير اصواتهم، وهيئة محكمة يخبئ معظم افرادها وجوههم. فاذا كان صدام ومن معه من اتباع سواء كانوا من الحزب الذي يمثله او من المواطنين الآخرين يخيفون هؤلاء المحامين والقضاة والشهود والمشتكين فلماذا جاؤوا اصلا؟ وهل اذا تمت تصفية صدام سواء باعدامه او تدبير حادث لقتله ستهدأ الامور ويتربع اتباع ويتامى بريمر على سدة الحكم ويتوارثونه ابنا عن اب وحزبا عن حزب؟ وسيهدأ بال دور الجوار خاصة ايران؟

اشك في كل هذا، وكأن هؤلاء الذين يحاكمونه نيابة عن المحتل الاجنبي لا يعرفون العراقيين الذين ينام الثأر فيهم بل ويظل كالامانة، فان لم يقم به الابن سيقوم به الحفيد او ابن هذا الحفيد، ولا يهدأ لطالب الثأر بال الا عندما يأخذ بثأره. هنا اذكر مثالا بسيطا عن الثأر السياسي حول شاب كان في الحرس القومي الذي شكله حزب البعث عام 1963 وقد اتهم بقتل شاب من الحزب الشيوعي المعارض، ولم يقم احد بمحاسبته ضمن الغليان السياسي لتلك الفترة. وفي عام 1991 اي بعد 28 سنة وعندما تمردت مدن عراقية كثيرة على النظام بعد احداث الكويت امسكت عائلة الفتى المغدور بمن كان متهما بقتله وقد اخذ منه الزمن مأخذه وصار له اولاد واسرة وكف حتى عن السياسة وجعلوه يعترف بقتله له وكيف قتله ليقتلوه في المكان نفسه وبالطريقة نفسها.

هذا هو العراق الذي نعرفه، حيث يظل دم القتيل هائما ولن يقيموا له مجلس عزاء الا بعد الثأر له، فكيف بقتل رئيس الدولة المطاح به من قبل غزاة واتباع وباعة وطن؟!

لا ننسى او لا ينسى من يحاكمونه هذه الحقيقة العراقية حتى لو جاؤوا بحاكم كردي جديد، له خصومه كما ذكر محامو الدفاع مع نظام الرئيس صدام، وظهر وكأنه حازم وما هو بهذا اذ ان هيئته لا تدلل على اي حزم، وذكر ايضا انه مريض ومشلول ورأينا فمه بلا اسنان كذلك.

اقول لا ينسى احد ان صداما واكرر هنا مهما كان رأينا فيه هو رئيس العراق الذي أسقط لا بثورة شعبية ولا بانتخابات ديمقراطية سنؤيدهما حتما لو حصلا ولكن بقوة احتلال لا يهمها شعب العراق وان كان يحكمه حاكم ديكتاتور او ديمقراطي بل يهمها النفط! وامامنا الدليل بأنها سلمت بعض مقاديره لمجموعات طائفية وعنصرية غريبة وعجيبة.

وان صداما كان العلم العراقي بكل ما يرمز اليه من نبل وشرف وكبرياء يرفرف فوق رأسه! وان الاعتداء عليه من قبل مغاوير صولاغ او بيشمرغة الطالباني والبارزاني في المحاكمة هو اعتداء على ما كان يرمز له بنظر شرفاء الوطن الغيارى على وحدته وكبريائه.

لو ان حكما وطنيا يحاكم صدام لاعتبرنا هذا انجازا كبيرا للشعب العراقي، ولكن ان يحاكمه مشبوهون ومتسللون واتباع فهي المأساة التي لا يحتملها احد.

* روائي من العراق يقيم في تونس

الدولة أعلى شرعية من المنظمة ومن السلطة، فمن يأتينا بها؟

عطا القيمري*

■ منذ أن نشأت السلطة الفلسطينية وربما قبل ذلك أيضا وهي تعيش أزمة في العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن يطمس وجودها غير التداخل الذي فرضته شخصية زعيمهما ورئيسهما ياسر عرفات. وجاءت خطوة بحث برنامج حكومة حماس في اللجنة التنفيذية للمنظمة تتويجا لهذه الأزمة وبلورة لما في العلاقة بين الجسدين من تناقض ليس من السلامة السياسية الحديث فيه وذلك ربما لانه لا يروق الحديث عن تناقض يُزعم أنه ينبع مما في واقع الحال الفلسطيني بين داخل وخارج من تضارب للرؤى، التجربة وربما المصالح.

يطيب لمن كان يسمى حتى قبل انتصار حماس في الانتخابات التيار الرئيس في السياسة الفلسطينية أن يلحق السلطة بالمنظمة قلبا وقالبا، ويرفع الأخيرة على الاولى جاعلا منها الأصل والمرجعية. ولم يكن في هذا ما يعيب كثيرا كون الجسدين كانا محكومين بذات القيادة، العقلية، التجربة والتاريخ السياسي.

ولكن هناك على هذا الطرح تحفظ مبدئي هام. فحتى لو بقي ذاك التيار الرئيس هو السائد، فقد كان من الواجب إعادة النظر في اشكالية العلاقة بين هذين الجسدين باتجاه رفع مستوى السلطة عن المنظمة لاعتبارات المنطق والقانون الدولي. فسلطة حكم ذاتي تحكم شعبا ما حتى وان كان هذا الحكم محصورا أعلى درجة من حيث القانون الدولي عن أي منظمة تدعي التمثيل ومهما كان الاعتراف بشرعية تمثيلها واسعا وراسخا. نقطة اخرى تدعم هذا الميل هي الشرعية الديمقراطية التي تجعل هي الاخرى السلطة أعلى شرعية من كل منظمة، سواء في القانون الداخلي أو الدولي.

أما بعد انتصار حماس في الانتخابات، ولواقع عدم تمثيلها بأي شكل في المنظمة فانه لا بد أن يضاف الى هذا العيب المبدئي عيب واقعي إذ يجعل مؤسسة شائخة، فقدت الكثير من شرعيتها الداخلية مرجعية على مؤسسة ناشئة عن اجراء ديمقراطي حر ونزيه.

فالمنظمة لم تقم يوما على أسس ديمقراطية وتحتلها حاليا قيادة بعضها إن لم يكن كلها باتت هي الأقلية في التمثيل الديمقراطي الناشيء عن الانتخابات.

ومع ذلك، ففي السياسة، فكرا وممارسة ينبغي أساسا مراعاة المصالح العليا، وتغليبها حتى على الاشكالات التنظيمية، الادارية وربما القانونية أيضا. فهناك حجة قوية في أن ما ينطوي عليه برنامج حكومة حماس من ممانعة سياسية قد يعرقل المصالح العليا كما تراها القوى الممثلة في منظمة التحرير. وكان لا بد بالتالي من أن تجد هذه القوى وسيلة للاعراب عن رأيها في برنامج حكومة حماس، وتبعث برسالة الى العالم بأنها لا تزال هي المرجعية السياسية وأنه لا يزال ممكنا الحديث معها هي فيما يسمى بالمسيرة السلمية على اعتبارها تلتزم بما وضعته الأسرة الدولية من شروط لهذه المسيرة.

ولكن كان يمكن التعبير عن ذلك، من أجل ابقاء ما يمكن الادعاء بانه « نافذة فرص» طالما لا تزال حماس وبرنامجها خارج المنظمة التي هي لا تزال رسميا مرجعية السلطة، بطريقة اخرى وليس من خلال رفض برنامج الحكومة ومطالبتها بتغييره في الوقت الذي يعرف الجميع أن مرجعية الحكومة وصلاحية اقرارها هي وبرنامجها حسب الدستور وحسب النظام السليم هو البرلمان المنتخب وليس أي قيادة ترى نفسها أعلى. وقد انتبه الرئيس ابو مازن الى الاشكالية وأكد أن المجلس هو سيد الموقف فيما يتعلق بالحكومة.

وهكذا تكون قيادة منظمة التحرير أدخلت نفسها في واقع الحال في مأزق يتعلق بالشرعية، فادعت بأن على حماس أن تعترف بها قيادة عليا فيما أنها لا تعترف هي لحماس بحقها في ادارة السلطة التي انتخبت ديمقراطيا لتديرها كما تراه مناسبا ببرنامج يطرح للمصادقة امام المجلس التشريعي الذي انتخب تحقيقا لهذه الادارة. فالشرعية الخارجية وحدها تستمد من الاعتراف الدولي، اما الشرعية الداخلية فيجب اساسا بل وحصرا ان تستمد من التمثيل الديمقراطي الذي يتحقق بالانتخابات.

ومع ذلك ففي السياسات العامة كثيرا ما لا تكون الضوابط الادارية، السياسية وربما القانونية هي الامر المقرر بل المصالح العليا للشعب. واذا كانت المنظمة بقيادتها الحالية ترى من مصلحة الشعب ان تترك للعالم ولاسرائيل نافذة فرص للعودة الى طاولة المفاوضات، فان عليها الا تنسى ان نافذة الفرص هذه لا تأتي في واقع الحال من العالم أو من اسرائيل، بل أساسا من حماس نفسها. وبالتالي فانه ينبغي اعادة ترتيب العلاقة بين الجسدين بحيث لا تتداخل الصلاحيات فتبقى ادارة السياسة العليا مؤقتا، وطالما لم يجرِ اعادة بناء المنظمة لتضم حماس أيضا، بيد قيادة منظمة التحرير فيما تدير حكومة حماس الشؤون الداخلية دون تدخل غير مبرر من المنظمة.

في القانون الدولي ترتفع مكانة سلطة الحكم الذاتي على الأرض عن منظمة تحرير لا سيطرة لها على هذه الأرض. أما الدولة فهي أعلى من الجهتين. وعندما ترتفع السلطة الى مستوى الدولة، فان المنظمة ستصبح عندها وزارة في أفضل الأحوال، او مؤسسة وطنية، أو مجرد دائرة في احدى وزاراتها.

ولكن يبدو أننا عشقنا الثورة التي تنطوي عليها المنظمة فيما نكتفي من السلطة بقشور الدولة ونفضل عليها ما في المنظمة من راحة، والحقيقة ان كل سلوكنا السياسي السابق، وعلى فكرة الحالي لحماس أيضا حيث تفضل النقاء الثوري على أوساخ السياسة الواقعية، يدل على اننا لا نزال بعيدين عن الدولة ومقتضياتها، حتى أننا دعونا البعض الى التشكيك في أننا نريد الدولة أصلا (راجع مقال برادلي بريستون «هل يريد الفلسطينيون دولة حقا ـ «هآرتس»، تيد بلمان «فلسطين» لن تظهر الى الوجود أبدا» ـ موقع اسرابونديت).

والى أن تتحقق الدولة التي تأتي لتلغي المنظمة والسلطة على حد سواء، والى أن يعاد ترتيب المنظمة لتصبح منسجمة مع السلطة، وهذه هي نافذة الفرص الوحيدة على ضيقها، فانه ينبغي ادارة العلاقة بينهما بتؤدة وتعاون وليس بأي ادعاء بالمفاضلة بالشرعية.

* كاتب من فلسطين

الأسباب الحقيقية لتغير الموقف الفرنسي واقترابه من الموقف الامريكي

د. محمد عجلاني*

■ عرف عن فرنسا دفاعها عن مصالحها وتمسكها بالخط الاستقلالي في سياستها الخارجية، وخاصة في عهد الجمهورية الخامسة، من ديغول ومرورا بجيسكار ديستان وانتهاء حتى بشيراك ما قبل فترة قصيرة، لكن الاسباب الحقيقية والجوهرية وراء هذا التغيير الاخير تكمن في الامور التالية:

1ـ وصلت فرنسا الى قناعة بأن الحلف الذي اقامته ضد امريكا والمؤلف من المانيا وروسيا قد تلاشى مع مرحلة الغزو الامريكي للعراق وان كان هناك خلاف بين اطراف هذا الحلف ظهر الى السطح مع انتهاء الغزو الامريكي للعراق.

2ـ استمالت امريكا كلا من المانيا وروسيا وعفت عنهما، وبقيت فرنسا وحيدة في الميدان تنهال عليها الضربات الامريكية لوحدها وبدون اي حليف او صديق.

3ـ ادركت فرنسا انها لا تستطيع اقامة تحالف حقيقي مع العالم العربي لمقاومة الغزو الامريكي بسبب هشاشة وضعف موقفه وانقساماته، وعدم وجود رؤية واضحة لهذا العالم بحجم مصالحه ومن هم اعداؤه الحقيقيون واصدقاؤه.

4ـ ايقنت فرنسا ايضا انها لا تستطيع اقامة حلف حقيقي مع دول اسيا الكبرى، الصين والهند لتشكيل قطب موازٍ للقطب الامريكي وخاصة ان امريكا سبقت فرنسا الى هذه القارة واقامت شراكة استراتيجية مع الهند.

5ـ عدم استعداد الصين الحالي لمواجهة امريكا وهي تنتظر حتى تمتلك التكنولوجيا اللازمة لمواجهة واشنطن.

6ـ ادركت فرنسا ان هناك شرخا اوروبيا حقيقيا بالنسبة للموقف من امريكا، وان هناك عددا كبيرا من الدول الاوروبية ترغب بابقاء نفسها تحت مظلة الحلف الاطلسي بدلا من مظلة اوروبية عسكرية مستقلة.

7ـ لم تصل باريس الى قناعة بأنها تستطيع ان تقيم تحالفات حقيقية مع اطراف شرق اوسطية، ووصلت اليها معلومات ان الكل يستخدم باريس كحجر عبور الى واشنطن، وان الكل لا يتعامل بنيات صافية مع باريس.

8ـ شيراك نفسه اصبح على قناعة بأن معارضته لامريكا ستسبب له متاعب داخلية كبيرة، حتى وسط حلفائه من اليمين الفرنسي الذين ايدوا امريكا وغزوها للعراق، واصبح شيراك يخشى من تذمر داخلي لا يستطيع السيطرة عليه او مواجهته.

9ـ هناك ايضا اسباب اقتصادية وراء هذا التغير، ففرنسا لا تحتمل مواجهة هروب الرساميل الامريكية من اقتصادها وشركاتها، وهي تعتمد بشكل كبير على تصدير الخمور والمواد الغذائية الى السوق الامريكية بالاضافة الى هذا وذاك، فامريكا مستثمر كبير في سوق العقارات الفرنسية وان اي تجميد لهذه الاموال سيسبب اضرارا كبيرة للاقتصاد الفرنسي.

10ـ واخيرا اصبح لدى فرنسا اعتقاد وربما يكون خاطئا ان السير والتنسيق مع امريكا افضل لها من معاكسة السياسة الامريكية والوقوف ضدها، وهكذا حدث التنسيق مع واشنطن حول لبنان، وسيحصل مستقبلا حول ايران، وبعده في مناطق اخرى.

11ـ وهذا التنسيق الامريكي ـ الفرنسي سيدفع ثمنه العالم العربي والعالم الثالث وخاصة في ظل غياب قطب رادع آخر، ونأمل ظهور اقطاب اخرى حتى لا تقع هذه الدول بين فكي الكماشة، وفي ظل غياب تضامن عربي واسلامي واسيوي لمواجهة مثل هذا الاستقطاب، فما علينا الا ان ننبه الجميع الى ان الشرخ بين امريكا وفرنسا قد انتهى، وربما سيكون الرئيس الفرنسي القادم اكثر امريكية من انجيلا ميركل واخشى ان تدفن الديغولية التي تمثل رمز واستقلالية السياسة الخارجية الفرنسية وبشكل نهائي مع رحيل شيراك عن الحكم في عام 2007.

* رئيس مركز دراسة الحياة السياسية السورية في باريس